مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

العوامل الداخلية الإقليمية الدولية التي أدت إلى انفصال جنوب السودان يوليو ٢٠١١م

The National, Regional and International Factors Leading to the Separation of South Sudan July2011

د. إسكندر محمد أحمد النيسي

Dr. Iskandar Mohammed Al-Nesi

أستاذ مساعد: التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ كلية التربية والألسن - جامعة عمران

History Dep. Faculty of Education and Languages, Amran University

ISSN: *2226-5759* ***ISSN Online:*** *2959-3050* ***DOI:****10.58963/qausrj.v1i10.65*

Website: *qau.edu.ye*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وسرد وتشخيص وتحليل كل المنعطفات التاريخية التي رافقت أزمة دولة السودان الكبيرة، التي تتمتع بموقع استراتيجي هام على المستوى الإقليمي والدولي، وامتلاكها للثروات المختلفة، والمساحة الشاسعة التي يأتي ترتيبها (التاسع) عالمياً. وهذه الأزمة كانت مخفية على غالبية من الناس في العالم، ولم تظهر إلى مصاف الأزمات العالمية، ألا عند ما جاءت حكومة الإنقاذ الانقلابية إلى السلطة عام ١٩٨٩م، وانتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفييتي. شاركت القوى الإقليمية والدولية والمحلية في تأجيج الأزمة، ومن يدفع الثمن، هو الوطن والمواطن السوداني الذي فقد التنمية، وتحولت مشاريعه إلى فتنة وتمزيق بنية الوطنية، ولم تقتصر أثار تلك الأزمة على الشمال والجنوب، وإنما امتدت فجوتها إلى كل الأقاليم السودانية التي أصبحت تتصدر المقدمة في وسائل الإعلام العالمية مثل(دارفور) بعد الجنوب. وتم الإعداد لفصل جنوب السودان من قبل أيادي سودانية قبل أن تكون خارجية. فالنخب السياسية، سلطة أو معارضة لم تعرف التوحد منذ الاستقلال، من ما افقد التفاوض بين الجانبين من خلال عدة اتفاقيات بدأ من اتفاقية المائدة المستديرة بأديس أبابا عام ١٩٦٥م، إلى اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥م التي مهدت للعامل المحلي والإقليمي والدولي نحو الإعداد والتجهيز لتقرير مصير جنوب السودان بقيام دولة جديدة في ٩ يوليو٢٠١١م.

Abstract

This study aims to identify, diagnose and analyze all the historical turns that accompanied the Sudanese crisis. Sudan has a strategic location at both regional and international levels and it has many natural wealths as well as vast areas that come at the ninth position in terms of grading.

This crisis was not known to the public and it came on the front of the international arena only when General Basheer and his group assumed power through military coup in 1989. With the end of the cold war and the disintegration of the former Soviet Union(USSR), many local, regional and international powers appropriated these factors to expand the problem and to blaze the fire of the crisis.

The separation of the South Sudan has been engineered by many Sudanese people, then many outside power intervened. The Sudanese political parties, both in government and opposition, have never come into agreement ever since independence. This is why all negotiations between the two parties never succeeded beginning with the Round Table Agreement in Addis Ababa 1965, till Nefasha Agreement 2005. This particular one has prepared the local, regional and international grounds for the decision of the Self-determination of the South Sudan that resulted in the emergence of a new state in July 7, 2011.

مقدمة البحث:

يصعب علىّ ماذا أقول، وكيف اجمع الكلمات حتى أقولها عن ما يواجهه الشعب السوداني من مؤامرة كبرى، تهدف إلى تمزيقه إلى عدة كيانات، بعد أن أصيب هذا القطر العربي الأفريقي بالشلل الجزئي بانفصال الجنوب. والخوف من تزايد وتوسع الشلل الجزئي إلى النصفي، ثم الكلي،إذا قدر الله وصلت الأمورإلى دار فور، ومنطقة آبيي التي لم تحسم بعد ، ومنطقة شرق السودان ، وأيضا منطقة (هجليج) التي حاولت حكومة الجنوب احتلالها في ابريل ٢٠١٢م كبداية لإشعال فتيل الأزمة من جديد بعد الانفصال وجس رد فعل حكومة الشمال.فهذا البحث يشخص ويحلل العوامل التي كانت وراء خلق الصراع والفتنة، وتعكير مسالة التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعب السودان في ظل الحكومات المتعاقبة. وكما استطاع العامل الإقليمي والدولي ، أن يكون صاحب الإرادة القوية في استمرار الصراع بين الشمال والجنوب من يوم الاستقلال وحتى يومنا هذا .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة الأتي:

- معرفة طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب منذ بداية الأزمة.
- كيف تم استغلال وتأثيرا لطابع الديني في أزمة الشمال والجنوب.
- دور الاستعمار في تفاقم الأزمة.
- كيف تعاملت الحكومات المتعاقبة مع أزمة الجنوب.
- شخصية جون قرنق استثمرت قضية الجنوب محلياً وإقليميا ودولياً.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة التعمق والوصول إلى مداخل الضعف والإخفاق في عدم المحافظة على دولة السودان الموحدة ، وكيف أهملت وتجاهلت النخب السياسية حل مشكلة الجنوب في الإطار الداخلي للسودان ، في ظل التناوب على السلطة بين الحكومات المدنية والعسكرية ، حتى أصبحت الأزمة تتداول عالمياً ، مما جعل العامل الإقليمي والدولي شريك السلطة والمعارضة في انفصال الجنوب .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في التركيز على العوامل الأساسية من خلال :

- العامل الدولي والإقليمي من انفصال جنوب السودان ، والمستفيد الأكبر(إسرائيل) .
- ضعف العامل الإقليمي العربي (مصر- السعودية) في التصدي لمشروع ألانفصال.
- مخاطر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي والإسلامي .
- الحفاظ على وحدة الأمة العربية والإسلامية من الشتات في ظل المشروع التآمري الخارجي على المنطقة ،و انفصال جنوب السودان ، مقدمة لذلك المشروع .

منهجية البحث:

يستخدم الباحث: المنهج التاريخي الذي يسرد ويرتب الأحداث التاريخية لطبيعة الأزمة حتى الانفصال، وأيضا المنهج الوصفي والتحليلي، اللذان سوف يركزان على وصف وتحليل مجريات الأحداث والتطورات التاريخية والسياسية ، من خلال ربطهما بالعوامل الأساسية التي تناولت هذا البحث.

تقسيمات البحث: إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقع السودان الاستراتيجي، وتنوع الاستعمار.

المبحث الثاني: مشكلة جنوب السودان في ظل الحكومات المتعاقبة.
المبحث الثالث: حكومة الإنقاذ الانقلابية ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.
المبحث الرابع: العامل الدولي والإقليمي نحو انفصال جنوب السودان.

المبحث الأول:

موقع السودان الاستراتيجي وتنوع الاستعمار، أجج الأزمة بين الشمال والجنوب:

أهمية موقع السودان وتركيبته الاجتماعية:

يعتبر السودان دولة عربية وافريقية ، لها حدود مشتركة ، مع مصر، وليبيا ، وتشاد ، وأفريقيا الوسطى ، والكنغو الديمقراطية ، أوغندا ، وكينيا ، وأثيوبيا ، واريتريا . ومن المعروف أن السودان يطل على واجهة بحرية طولها ٦٤٤ كم على البحر الأحمر، الممر البحري العالمي الهام للملاحة الدولية[١] .

يمتلك السودان نحو ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، والرعي ولم يستخدم منها إلا ١٥٪ ، ويعد السودان من اكبر الدول والأقطار الإفريقية في امتلاك الثروة الحيوانية وتقدر بأكثر من ٢٦ مليون رأس من الأغنام ، و ٢٥ مليون من الماعز ، و ٢٢.٧ مليون رأس من الأبقار، و٣٥ مليون من الإبل ، و٣٥ مليون دجاجه .

إضافة إلى الثروة ألسمكيه. السودان لديه إمكانيات اقتصاديه ضخمه من الموارد الطبيعية، و يمتلك السودان مخزوناً ضخماً للنفط والغاز واليورانيوم والنحاس والحديد والذهب وغيرها من المعادن الأخرى[٢] .

أما سكان السودان فيبلغ حوالي ٤٠ مليون نسمه يتوزعون على ٦٠٠ قبيلة ، يتكلمون ١١٥ لغة ولهجة محليه تتفرع منها لهجات أخرى . والعربية لغة الأغلبية في شمال وتوجد لغات رئيسيه مثل : النوبية ، والبجاوية ، والنوباوية الكردفانية ، والدار فوريه .أما في الجنوب فهناك أكثر من ٧٠ لغة ولهجة محليه. أما بخصوص الديانات ، الإسلام دين الأغلبية بواقع ٧٥٪ ، ومن يدين بالمعتقدات ألتقليديه ١٧٪ ، ودين ألنصرانيه ٨٪ [٣] .

تنوع الاستعمار في السودان :

أثناء تولي محمد علي باشا والياً على مصر ، أرسل إلى السودان جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل سنة ١٨٢٠م، فقضى على حملة الفونج ودخل عاصمتها (سنار) عام ١٨٢١م ، حتى وصل إلى أقصى الجنوب ، وكما اصدر السلطان العثماني مرسوماً جعل من محمد علي حاكماً على النوبة ودارفور وكردفان وسنار وما حوليها طيلة حياته[٤] .

ومن المعروف تاريخياً بان دارفور لم تكن تحت الحكم المصري في ذلك الحين بما في ذلك سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى مصوع كونهم خاضعين لحاكم جده إبراهيم باشا . ومن هذا التاريخ أصبحت مصر والسودان دولة واحده تحت حكم واحد من ١٨٨٢م حتى ١٨٨٥م). كما توالى على الحكم عشرون حاكماً، وعلى يد الحاكم الخامس علي خورشيد باشا تأسست الخرطوم عاصمة السودان ألحاليه [٥].

حكام مصر ، خدموا في نواحي كثيرة ، عملوا على تقارب التباينات بين القبائل في اللغة واللون والجنس والدين والعادات والتقاليد ، وادخلوا فيها العلوم ألحديثه ونشروا العلم والمعرفة والوعي الصحي والاجتماعي .وأيضا يشهد للحكم المصري في تحسين الأوضاع ألاقتصاديه ،فأدخلوا زراعة القطن ونشروا استعمال الملابس المنسوجة بدلاً من الملابس الجلدية ، وعملوا على وحدة السودان ومصر في سوق كبيره واحده ، وأيضا بادر المصريون على توسيع حدود السودان حتى وصلت القوات المصرية إلى ساحل البحر الأحمر والبحر العربي الغربي وامتداد هذا الساحل إلى المحيط الهندي. فالحكم المصري قد حمى السودان من الوقوع في براثن الاحتلال الأوروبي، وهذا ما جعل نهاية الحكم المصري في السودان بمخطط من الدول ألاستعماريه (بريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا) وهذا ما أوصل النتيجة إلى احتلال مصر من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢ ، وفقاً للمخطط اليهودي البريطاني (صمويل بيكر)[٦] .

الاستعمار البريطاني وراء تأجيج أزمة جنوب السودان : لقد زرع الاستعمار البريطاني الفتن وتأجيج الصراع بين الشمال والجنوب أثناء حكمه للسودان منذ عام ١٨٩٨م، والتي كانت تعرف بالحكم الثنائي المصري الانجليزي للسودان . ولكن الحكم الفعلي هو البريطاني الذي جعل منطقة الجنوب منطقه مقفولة وفقاً لنص قانوني اسمه (قانون المناطق

المقفولة) وبموجب هذا القانون تم منع الشماليين والمصريين من دخول المناطق التي يتواجد فيها الجنوبيين. أما الأوروبيين فقد سمح لهم بالاختلاط بمواطني جنوب السودان [٧].

تعين (صمويل بيكر) من قبل بريطانيا على مديرية خط الاستواء ، قد عزز من اضطهاد النصارى للقبائل العربية ألمسلمه ، واخذوا ينشرون النصرانية في البلاد وهذا ما زاد الطين بلة، تعين (شارل غودرن) حاكماً عاماً للسودان ، وهذا ما ثار غضب السودانيين حتى قامت ثورات ضد هذا الحاكم ومن أهمها ثورة خط الاستواء ودارفور. أن الخبث الذي مارسته بريطانيا في السودان لم يكفيها ، حتى أنها عملت على إرسال الإرساليات التنصيرية ، لتنصير المسلمين هناك والوثنين في الجنوب ، وتغير العقيدة الأرثوذكسية إلى البروتستانتية والكاثوليكية ، وشحنهم بكراهية العرب والمسلمين في الشمال ، وفرضت بريطانيا تغير لغة أهل الجنوب المحلية إلى اللغة الانجليزية[٨].

المبحث الثاني: مشكلة الجنوب في ظل الحكومات المتعاقبة:

في بداية الأمر كان هناك اتفاقية فبراير عام ١٩٥٣م، قبل قيام ثورة مصر بثلاثة أشهر. هذه الاتفاقية بين مصر وبريطانيا تتضمن تقرير المصير للسودان ، والتي ترتب عليها نتائج عكسية بالنسبة للجنوبيين و لم يأخذ منهم أحد لمعرفة أرائهم ، رغم الوعود التي قدمت لهم من قبل الأحزاب الشمالية والجانب المصري لم يتحقق منها شي ، ما زاد من شكوك الجنوبيين عندما بدأ الشماليون عام ١٩٥٥م في أعادة تنظيم القوات المسلحة العسكرية، الأمر الذي انتهى في أخر المطاف إلى تمرد في الجنوب ، هو التمرد الذي كان بداية التفجر لمشكلة الجنوب وتحولها بعد ذلك تحت الحكم العسكري الانقلابي الذي قاده إبراهيم عبود عام ١٩٥٨م [٩] .

الانقلاب العسكري الأول بقيادة الفريق إبراهيم عبود ١٧ نوفمبر١٩٥٨م:بعد مغادرة بريطانيا السودان، والاعتراف بالاستقلال عام ١٩٥٦م. لازالت بذور انفصال الجنوب عن الشمال والتي زرعتها بريطانيا ورعتها الدول الغربية وعملاءها من الحكام. وبعد الاستقلال بدأت الأحزاب تتنافس على السلطة وتكوين الحكومات برئاسة إسماعيل الأزهري ثم حكومة عبد الله خليل.وتكوين أحزاب جديدة وتوسيع نمط الديمقراطية في السودان ولم تفلح تلك الأحزاب والحكومات في الاتجاه الصحيح ، حتى جاء الانقلاب الذي حل جميع الأحزاب السياسية في السودان[١٠] . لقد تأزمت مشكلة جنوب السودان في مراحل التطور التاريخي والسياسي في ظل الحكومات المتعاقبة لحكم البلاد ، وكما بدأت فصول اللعبة، والتمهيد للتقسيم من خلال المبادرات والاتفاقيات والمؤتمرات ، وإعلان المبادئ والبروتوكولات وهى بالاتي:

- مؤتمر المائدة المستديرة عام١٩٦٥م.
- اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م
- اتفاقية كوكدام ـ الصادق المهدي ـ جون قرنق عام ١٩٨٦م.
- اتفاقية الميرغني ـ قرنق ١٩٨٨م.
- إعلان المبادئ الإيقاد عام ١٩٩٤م.
- مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية عام ١٩٩٥م.
- بروتوكول ميشاكوس عام ٢٠٠٢م.
- اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية نيفاشا) عام ٢٠٠٥م[١١] .

أن كل تلك الاتفاقيات المذكورة جاءت حصيلة لمراحل الصراعات والحروب ، والتدخلات الإقليمية والدولية الحاضرة دائماً في الشأن السوداني والمتمثل أساساً بمصير قيام دولة في الشمال ودولة في الجنوب .

أما حكومة الأحزاب التي جاءت بعد الاستقلال لم يساعدها الحظ في الاستمرار بسب الصراع على السلطة بين حزب ألامه والحزب الوطني الاتحادي ، ثم جاء إلى السلطة الفريق إبراهيم عبود بانقلاب عسكري وظلت البلاد تحت قيادة

مجلس عسكري حتى سقوط الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٤م. ومن يناير ١٩٦٤م تكونت حكومة انتقالية حتى يونيو ١٩٦٥م برئاسة سر الختم الخليفة إلى أقامة الانتخابات البرلمانية وتوجت حكومة جديدة برئاسة محمد احمد محجوب ورئاسة الدولة جاءت من نصيب إسماعيل الأزهري، ولم تعمر هذه الحكومة أكثر من أربع سنوات ، حتى جاء الانقلاب العسكري الثاني[١٣] .

الانقلاب العسكري الثاني بقيادة العقيد جعفر النميري مايو ١٩٦٩م :

علما أن هذا الانقلاب تم التخطيط له من قبل مجموعة من الضباط الأحرار في الجيش السوداني وبمساعدة الشيوعيين والاشتراكين و القومين، وتم إعلان مجلس قيادة الثورة من قبل النميري ، ومجلس الوزراء .

بعد ذلك بدأ اللاعب الجديد في أزمة جنوب السودان ، هي (الولايات المتحدة الأمريكية)، بعد تبادلها الأدوار مع بريطانيا ، حاولت فرض سيطرتها والدخول بقوة في الشأن السوداني في انتزاع موافقة النميري في التوقيع على اتفاقية أ أديس أبابا مع متمردي جنوب السودان في ٣/٢٧ /١٩٧٢م [١٣] .

هذه الاتفاقية شكلت منعطفاً تاريخياً هاماً في ما كان يوصف بالمتمردين في جنوب السودان إلى الاعتراف بهم ككيان سياسي ، وبموجب هذه الاتفاقية تم أعطائهم حكماً ذاتياً للأقاليم الثلاثة : ألاستوائيه وبحر الغزال، وأعالي النيل يرأسها رئيس يعين بتوصيته من المجلس المحلي للولايات، وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت اللغة الانجليزية لغة رئيسيه لإدارة الكيان الجديد [١٤].

وهكذا تعمقت الفجوة بين الشمال والجنوب . وبعد توقيع الاتفاقية نشب خلاف حاد بين النميري والرائد هاشم العطا عضو مجلس قيادة الثورة حتى توج ذلك بانقلاب ضد النميري عام ١٩٧١م ولكن هذا الانقلاب لم يستمر أ كثر من ثلاثة أيام حتى فشل، رغم فشله إلا أن عواقبه اكبر من حجمه ، فتمت الاعتقالات والإعدامات التي تعرض لها البعض ، مثل إعدام عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي ورفاقه من المدنيين ، وهم : الشفيع أحمد الشيخ وجوزيف قرنق ، ومن العسكريين مثل : بابكر النور وهاشم العطا ومحمد أحمد الريح ، ومعاوية عبد الحي وعثمان أبو شيبة وأحمد جباره ، وآخرون وجهت لهم تهمة المشاركة في الحركة الانقلابية [١٥].

والملاحظ أن فترة النميري من عام ١٩٦٩م حتى ١٩٨٥م ، لم تمر البلد في حروب مدمرة ، و يوصفها البعض بأنها فترة هد ؤ . ألا أن حكومات النميري لفترة طويلة لم تمتلك رؤية حقيقية في حل أزمة الجنوب من ناحية ، وناحية أخرى عجزت عن معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية والسياسية وضاعت ١٦ سنه من عمر هذه السلطة في تقلبات بين الغرب والشرق والقومية والأسلمه مما جعل الشعب السوداني يثور عليها ، وعمت البلد انتفاضات شعبية غاضبة في ابريل لعام ١٩٨٥م ، وانحياز القيادة ألعامه للجيش إلى جانب الانتفاضة بقيادة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب ، نتج عن ذلك صدور ميثاق التجمع لا نقاذ الوطن ، الإطار العام للقوى السياسية ، على أن تمر البلاد بمرحلة انتقالية لمدة عام [١٦] .

حكومة الصادق المهدي الديمقراطية (الأولى) ابريل ١٩٨٦م.

توجت الانتخابات في ابريل ١٩٨٦م ، بقيام الجمعية التأسيسية وتشكيل الحكومة الجديدة الأولى برئاسة الصادق المهدي (رئيس حزب الأمة) .

وبعد تقديم برنامج الحكومة إلى الجمعية التأسيسية من قبل الصادق، أعلن حينها بالالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، كما تعهد ايضاً بتحقيق ثلاثة أهداف مهمة في برنامج حكومة وهى: العمل الجاد على إبطال مفعول الفتنة الدينية التي زرعها نظام النميري ، والوقوف ضد الفتنة العرقية المدعومة من قوى خارجية، إحداث قفزة نوعية للتخلص من العجز الاقتصادي الذي يعاني منه السودان. كما أعلن الصادق المهدي أن حكومته لديها خطة اقتصادية وفق رؤية سودانية ، بحسب توصيات المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول ، ألا أن ذلك لم يكن واضح المعالم ، الأمر الذي عرض خطة الحكومة الاقتصادية إلى ضغوط عديدة من قبل طرف الجبهة الإسلامية القومية وأيضا من

قبل فئات التجار ، والمؤسسات المالية الدولية . وكما يحسب لهذه الحكومة أنها أوجدت إجراءات أدارية و تنظيميه، وقانونية ، تمخضت في محاربة التهريب والسوق السوداء ومراقبة الأسعار[١٧] .

ألا أن هذه الحكومة لم تثبت قدرتها في تقديم ما يريده المواطن من خدمات ضرورية يحتاج لها في الحياة اليومية و حتى أسعار بعض المواد الغذائية لم تسلم من ارتفاع التسعيرة وبذريعة تغطية العجز في الميزانية العامة للبلاد[١٨] .

حكومة الصادق المهدي الائتلافية (الثانية) أغسطس ١٩٨٧م:

بعد إعفاء الحكومة السابقة ومجي الحكومة الائتلافية من أغسطس ١٩٨٧- مارس ١٩٨٨م برئاسة الصادق المهدي لم يحدث أي تغير، وتم العمل بنفس خطة الحكومة السابقة و الجديد قيام وزارة للسلام، كأداة تنفيذيه لقيام المؤتمر القومي الدستوري، وإقامة مجلس مشترك للجنوب وحكومات إقليمية، و انعقاد المؤتمر الدستوري الوطني في الخرطوم في يونيو ١٩٨٦م، والذي ناقش جوانب عده مثل: المسألة القومية والدينية، ونظام الحكم، والتنمية المتوازنة، والمسألة الثقافية، و الإعلان القومي لحقوق الإنسان ، والسياسة الخارجية، و الموارد الطبيعية، والقوات النظامية، وأيضا كان هناك تفاؤل بإمكانية توقف الحرب وتحقيق السلام في جنوب السودان ، وتعزيز الوحدة الوطنية، ولكن الأحداث عملت عكس ذلك على ارض الواقع بعد سيطرة الحركة الشعبية على مدينة رمبيك واشتدت المعارك العسكرية وعلقت الحركة الشعبية مسألة الحوار السياسي مع الحكومة والأحزاب التقليدية، وتعسر الحل السياسي بالوصول إلى السلام في الجنوب، وبدأت ترتفع الأصوات في الشمال والجنوب للمطالبة بفصل الجنوب عن الشمال، وهذا يعد رد فعل على فشل السياسيين في الشمال والجنوب في حل المشكلة التي أصبحت المدمر الأكبر لإمكانيات السودان المختلفة. ومن الاتجاهات السياسية التي وقفت ضد المبادرات الهادفة إلى حل مشكلة الجنوب، هي الجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي[١٩] .

في منتصف عام ١٩٨٧م في ظل حكومة الصادق حدثت لقاءات مع الأحزاب الجنوبية والحزب القومي، أفرزت تلك اللقاءات إلى صدور ثلاثة بيانات للسلام موقعة مع حركة الجنوب في أديس أبابا ، وكمبالا ، ونيروبي لوقف الحرب. ولكن لم يحالف الحظ ذلك بعد أن تم احتلال مدينتي ألكرمك وقيسان، حتى مبادرة التواصل من قبل محمد عثمان الميرغني زعيم حزب الاتحادي الديمقراطي الذي سعى مع الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق إلى اتفاقية السلام السودانية في نوفمبر ١٩٨٨م، بهدف حل مشكلة الجنوب بعد أن عجزت الحكومات الائتلافية الأولى والثانية في مواجهة الحرب الأهلية في الجنوب. والحقيقة أن التجربة الديمقراطية الوليدة التي جاءت في ظل حكومة الصادق المهدي قد أصبحت أسيرة للقيود المهيمنة للقوى الفاعلة، من الأحزاب التقليدية والقوة العسكرية ألمغيبه عن الحكومات الديمقراطية للصادق المهدي، فشهية العسكر مفتوحة على السلطة من عام ١٩٥٨م ، و ما عانت السودان من تركه يصعب على حكومات الصادق تجاوزها ، لان مخاطرها عاقت توجهات الحكومة الديمقراطية في حل مشاكل البلاد ، حتى جاءت مطالبة الصادق المهدي الجمعية التأسيسية في أعطائه الموافقة على تشكيل حكومة وفاق ، ومن ضمن هذه الحكومة قدم الدعوة للجبهة الإسلامية القومية والتي كانت شريكاً وحليفاً لحكم النميري في الثمان السنوات الأخيرة من حكمه [٢٠] .

حكومة الصادق المهدي(الثالثة)الائتلافية (حكومة الوفاق الوطني) مايو١٩٨٨م :

صرح المهدي بأن حكوماته المتعاقبة قد فشلت في تنفيذ برنامجها المعلن ، وبعد توصل حزب ألامه والاتحاد الديمقراطي والأحزاب الجنوبية إلى ميثاق هو (ميثاق الوفاق الوطني) الذي رفضته الجبهة الإسلامية القومية كونه لا يتضمن قوانين إسلاميه و التي تريد الجبهة الإسلامية إصدارها ، في الوقت الذي تعهد الصادق في النظر في ذلك بعد عطلة الخريف ، إلا أن الجبهة الإسلامية وقفت ورفضت الميثاق، ورفضت الأحزاب الإفريقية ألمعارضه ألسودانيه ألمساومه السياسية في إشراك الجبهة الإسلامية القومية من قبل الحكومة. وبهذا خضع الصادق المهدي لشروط ورغبة الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي على حساب الأحزاب والقوى الأخرى السياسية في السودان و بما فيها الأحزاب الجنوبية[٢١].

بعد أن أعلن الصادق المهدي الحكومة الائتلافية الثالثة، والتي وزعت حقائبها الوزارية على الآتي:
٩ حقائب لحزب الأمة و٦ حقائب للاتحاد الديمقراطي و٥ حقائب للجبهة الإسلامية و٥ حقائب للأحزاب ألجنوبيه، وحقيبة واحده للحزب القومي، بالإضافة إلى وزارة الدفاع جاءت من نصيب الشخصية المستقلة الفريق/ معاش عبد الماجد حامد خليل.
مع العلم لم تستطيع هذه الحكومة إخراج البلاد من المشاكل المختلفة ، مما احدث في البلاد العصيان المدني ضدها، وهذا أول عصيان على حكومة ديمقراطيه منتخبة، من ما دعا الصادق المهدي إلى تشكيل حكومة جديدة بعد انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الائتلاف الثلاثي [٢٢].

حكومة الصادق المهدي(الرابعة) ديسمبر١٩٨٨م:
وأثناء مباشرة العمل للحكومة المكونة من حزب ألامه والجبهة الإسلامية وبعض الجنوبيين والشخصيات المستقلة برئاسة الصادق المهدي، استقال وزير الدفاع عبد الماجد اعتراضا على دخول الجبهة الإسلامية بالحكومة الجديدة، و كان يرى بأن يتم أيجاد حلول سلميه لقضية الجنوب، ليس بالتصعيد العسكري، وهذا ما جعل الترابي يدير حملة إعلامية مضادة ضده بحكم منصبه وزيراً للخارجية حينها[٢٣] .
في ٢٠ فبراير١٩٨٩م قام القائد العام للقوات المسلحة ومعه رئيس الأركان بتسليم مذكرة لرئيس الوزراء الصادق المهدي تتعلق برؤية الجيش بما يدور في البلاد ، و تداعيات جبهة القتال في الجنوب. وفي اليوم التالي طلب رئيس الوزراء الاجتماع بالقيادة العامة. فرد على تلك المذكرة أمام الحضور بالاتي:

- أقر ماجا في المذكرة حول انشطار الجبهة الداخلية للبلاد ، وأن ذلك له آثاره السلبية، ومسؤوليتي هي السعي إلى تحقيق وحدة الصف الوطني.
- سياستنا الحالية في العلاقات الدولية مبنية على عدم الانحياز إلى أي طرف دولي.
- أعترف بقصور دور الأعلام وانحرافات الصحافة، وأتعهد بإصلاح ذلك.
- أكد على تطوير وتنمية القوات المسلحة عبر تخصيص مبلغ وقدره ٤٥٠ مليون دولار، وأقصى ما يمكن تحقيقه في ظروفنا الحالية.
- نحث القيادة العامة إلى الالتزام بالشرعية والانضباط العسكري، وعدم وضع محددات أمام السلطة السياسية العليا في البلاد ،وتجنب مبدأ الفعل و رد الفعل [٢٤] .

ومن جانب أخر استكملت الإجراءات بالتوقيع على البرنامج المحلي للحكومة في مارس ١٩٨٩م، ولكن الجبهة الإسلامية القومية لم تشارك في التوقيع، تحت ذريعة لابد من يجاد حلول أخرى خارج نطاق الحكومة، واتجهت الجبهة الإسلامية إلى رفع شعارات ثورة المساجد وثورة المصاحف.
أما رئيس الوزراء قد تعامل بوضوح من خلال حدثيه مع القيادة العامه للقوات المسلحة، ورده على المذكرة قائلاً (أن الرقم العسكري أصبح جزءاً من المعادلة السياسية في البلاد، جنباً إلى جنب مع الجمعية التأسيسية والنقابات والاتحادات والأحزاب السياسية)[٢٥] .
وبهذا جاء بيان الجبهة الإسلامية ضد توجهات الحكومة و أحزاب المعارضة في السلطة، واعتبرت الجبهة الإسلامية أنها المستهدفة من كل كلمه في المذكرة، وخاصة بما يتعلق بتحرك القوات المسلحة للانقضاض على السلطة خلال أسبوع. إلا أن الأحداث تغيرت وقام وفد يمثل تجمع الأحزاب والنقابات المهنية والاتحادات بالالتقاء برئيس الوزراء، وطرح وجهة نظر التجمع الوطني في ضرورة حل الحكومة القائمه، وهذا ما تم وبدأت المشاورات لتكوين حكومة اتحاد وطني[٢٦] .

حكومة الصادق المهدي(الخامسة) فبراير١٩٨٩م (حكومة الجبهة الوطنية المتحدة):

رئيس الوزراء الصادق المهدي اثنا حديثه أمام الجمعية التأسيسية، أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة ، والموزعة بين الأطياف السياسية، والمتضمنة ٨ حقائب لحزب الأمة و٦ للإتحادين و٤ للأحزاب الجنوبية، وحقيبة واحدة للحزب القومي، وحقيبة لليسار، وحقيبتين للاتحادات النقابية والمهنية، وحقيبة واحدة لشخصية قومية لوزارة الدفاع. وكما تم استبعاد الجبهة الإسلامية من حكومة الصادق المهدي الخامسة[٢٧].

وفي ٢٧ مارس ١٩٨٩م أثناء تقديم خطاب الحكومة الخامسة من قبل رئيس الوزراء الصادق المهدي أمام الجمعية التأسيسية، أشار إن تقارب وجهات النظر بين القوى السياسية من اجل حل القضايا الخلافية بالحوار، كما طالب قادة التمرد بالجنوب توحيد الآراء من اجل السلام في البلاد. وبعد الفراق الذي حدث بين الحكومة الجديدة والجبهة الإسلامية القومية، وأيضا تأجيل مناقشة مشروع القانون الجنائي المقدم من الجبهة الإسلامية عام ١٩٨٨م. قد فجر شحنة الغضب مما جعل الجبهة الإسلامية تهاجم الحكومة الجديدة وتطالب بإسقاطها ، فبدوا نواب الجبهة في الجمعية التأسيسية من مقاطعة جلسات الجمعية، فأشتد الصراع السياسي مع الحكومة والقوى السياسية المعارضة لتوجهات الجبهة الإسلامية القومية [٢٨] .

جاء إعلان القيادة العامة للقوات المسلحة أنها رصدت محاولة انقلابية قد خططوا لها بعض العناصر من بقايا نظام النميري تستهدف الاستيلاء على السلطة وإعادة المخلوع جعفر محمد النميري لحكم السودان من جديد. وبعد ذلك عقد مجلس الوزارة جلسة طارئة برئاسة الصادق المهدي لمناقشة الوضع الأمني وأبعاد المحاولة الانقلابية، و كما ذكر وزير الدفاع أن التحقيقات جارية مع العسكريين، تحت إشراف لجنة عسكرية، وسوف تكون هناك محاكمات لمن يثبت تورطهم في الانقلاب [٢٩] .

أوضح رئيس الوزارة الصادق المهدي أمام الجمعية التأسيسية إدانة المحاولة الانقلابية وقال كانوا يخططون لقتله شخصياً، وقتل عدد كبير من القادة السياسيين والنواب داخل الجمعية أثناء انعقادها لسماع بيانه يوم الاثنين ١٩/ ١٩٨٩/٦م . وأكد بعد نجاح محاولتهم يستدعون الرئيس السابق المشير جعفر النميري ثم بعد ذلك يصفونه حال وصوله مطار الخرطوم [٣٠] .

إلا هناك شكوك شغل الرأي العام حول مصداقية ذلك الانقلاب ، وهناك من يؤكد ويطرح أن الجبهة الإسلامية التي سربت معلومات للاستخبارات العسكرية ، وهي جزء من سيناريو أعدته الجبهة الإسلامية للتخلص من الضباط الذين توقعت أن يقفوا عقبة في طريق نجاح انقلاب ٣٠/يونيو ١٩٨٩م الذي نفذته الجبهة الإسلامية القومية وجناحها العسكرية في القوات المسلحة [٣١] .

المبحث الثالث: حكومة الإنقاذ الانقلابية ٣٠ يونيو١٩٨٩م:

كيف تعاملت حكومة الإنقاذ مع الوضع في جنوب السودان؟:

لقد جاءت حكومة الإنقاذ الانقلابية، ليس بالصدفة، وانما وفقاً لبرنامجها المعد سلفاً، وهذا المخطط من نتاج الأخوان المسلمين، والذي تزايد نشاطهم في السعي إلى أحكام قبضتهم على سلطة الحكم في السودان. وفي عام ١٩٧٧م ، تم أطلاق سراح حسن الترابي من السجن ، وقبول حركة الأخوان المسلمين المصالحة الوطنية التي بادر فيها جعفر النميري، وحسن الترابي الذي بررمشاركته النظام ، يهدف إلى بناء الكيان الداخلي للجماعة ، حيث أن الترابي يدرك بأنه يشارك في نظام يوصف بالطغيان والفساد. ففي عام ١٩٧٨م ، عندما تمت المصالحة و تم تعين الصادق المهدي عضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ، حزب الحكومة حينها . وكما عين ايضاً حسن الترابي عضواً في المكتب السياسي، وأسندت إليه مهمة الإشراف السياسي على إقليم دارفور، ومستشاراً للرئيس النميري[٣٢] . وعندما وقع السادات اتفاقية كامب ديفيد في مارس ١٩٧٩م ، قدم الصادق استقالة من المكتب السياسي احتجاجاً على تلك الاتفاقية المشؤومة، أما حسن الترابي وأعوانه ظلوا على مناصبهم في الحكومة . من خلال التأثير والاستقطاب عبر

جناحها الموجود في هذه المؤسسة العسكرية وتغيب تأثيرها في حكومات الصادق المهدي (الخمس) المنتخبة ، قد عملت على تقويض نظام الحكم الديمقراطي الذي قاوم بكل قدراته وإمكانياته في الحفاظ على الديمقراطية، وتقديم مختلف البرامج التي من خلالها يمكن الخروج بالبلاد إلى طريق الأمان، وحل أزمة جنوب السودان بالطرق السلمية. فانقلاب٣٠ يونيو ١٩٨٩م، قطع الطريق أمام طموح الوفاق الوطني الناتج عن انتفاضة ١٩٨٥م، التي تبنت قضية الوحدة الوطنية ، والسلام في الجنوب والذي كانت ترفضه الجبهة الإسلامية القومية ، وتعتبره استسلاماً (للخوارج) وأيضا اتفاقية الميرغني قرنق للسلام لم تنفذ [٣٣].

وبعد سيطرة الانقلابين على السلطة من قبل الجبهة الإسلامية المتمثلة بجناحها العسكري في القوات المسلحة ، أصدر قائد الانقلاب الفريق عمر حسن البشير قرارين:

القرار الأول: أن (ثورة الإنقاذ الوطني هي التعبير عن الشرعية الدستورية الممثلة للإرادة الشعبية العامة). ولهذا تم تعطيل العمل بالدستور الانتقالي لعام ١٩٨٦م ، وحل المؤسسات السياسية في جميع أجهزة الدولة، وثورة الإنقاذ الوطني هي السلطة الدستورية والتشريعية العليا.

القرار الثاني: هو حل جميع الأحزاب والتكوينات السياسية الأخرى، ومصادرة ممتلكاتها ، وحل جميع النقابات ، وكما تم ألغى جميع التراخيص المتعلقة بالصحف ، والجمعيات الغير حكومية ، وإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحا البلاد السودانية [٣٤] . ثورة الإنقاذ قد شخصت كل العيوب للحكومات السابقة منذ الاستقلال، وقالت بأن البلاد تعاني من تمزق الوحدة الوطنية ، وانهيار الكيان الواحد بعد تقسيم الوطن، و أتساع دائرية الحرب والاقتتال بين أبناء الوطن الواحد في الجنوب والشمال [٣٥] .

ولكن الحقيقة أصبحت مغايرة لذلك الخطاب الموجهة من حكومة الإنقاذ للحكومات السابقة بالتفريط بوحدة الوطن ، ولكن لم يعرف العالم الخارجي والإقليمي، وحتى الشأن السوداني الداخلي انفصال جنوب السودان ، وتفاقم أزمة دارفورإلا في ظل حكومة الإنقاذ.

وبهذه الإحداث المتسارعة عاد العسكريين لحكم السودان بعد ثلاث سنوات من الحكم المدني الديمقراطي الذي لم ينال بالدعم الداخلي والإقليمي والدولي ، حتى يتمكن من إخراج البلاد من الأزمات المتلاحقة لأنه (ديمقراطي). أما النظام الانقلابي الجديد قد قوبل بارتياح من قبل الأنظمة المجاورة ، والتي تحمل نفس الصيغة، وكانت مصر أول الحكومات التي رحبت بالنظام الجديد الانقلابي في السودان ، بسبب تأزم العلاقات في عهد حكومة الصادق المهدي ، لأنها كانت ديمقراطية ، وركزت على الشأن الداخلي، بعكس حكومة الإنقاذ التي تم الاعتراف بها من قبل الأنظمة المشابه[٣٦] .

أما رد فعل الإدارة الأمريكية، طالبت أعادة سريعة للديمقراطية، واستمرار عمليات الإغاثة إلى الجنوب، ولكن تغير ذلك بعد لقاء قائد الانقلاب الفريق عمر حسن البشير بالسفير الأمريكي بالخرطوم. أما على المستوى الداخلي ، لم تعترف أي قوة سياسيه، أو تعارض النظام ، ماعدا مباركة قائد الانقلاب الثاني المشير جعفر النميري.أما الحركة الشعبية للجيش الشعبي لتحرير السودان قد أصدرت بياناً بعد أربعين يوماً على الانقلاب، وتعتبر أن نظام الحكم في السودان قد وقع في أزمات اقتصادية وسياسية عميقة ، ومن شروط الحركة ، هو قيام حكومة وحده وطنيه انتقاليه وتكوين جيش وطني ، لا طائفي ، ولا قبلي مع عقد مؤتمر قومي دستوري لحل مشكلات السودان الأساسية، ثم إجراء الانتخابات الحرة البرلمانية، ألا أن حكومة الإنقاذ والتي تروضها الجبهة الإسلامية قد خلقت لنفسها أزمات عديدة ، في الشأن الداخلي،الحروب والاعتقالات للناس، وتدعيم دكتاتورية الحزب الواحد (الجبهة الإسلامية) المدعومة عسكرياً ، قد أوصل الأمورإلى الصراع الداخلي بين رفاق الانقلاب ، وكل ذلك قد مهد الظروف الملائمة (لجون قرنق) وأعوانه إلى رفع التهديد بدعوات الانفصال عام ١٩٩٤م [٣٧] .

من خلال الصراع القائم داخل حكومة الإنقاذ ، ومحاولة الترابي السيطرة على كل الأمور ، قد ثار غضب أكثر الناس حتى تم مطالبة الرئيس البشير بوقف تدخلات الترابي ، وهذا ما ساعد الرئيس البشير على التحرك داخلياً وإقليميا ودولياً ، إلى إقصاء الترابي من كل شي في الدولة. فعمل الرئيس البشير على أعادة الصادق المهدي وجعفر النميري من

الخارج بهدف خلق تحالف جديد ضد الترابي الذي أقصي حقاً من أهم مؤسسات الدولة ، والحزب الحاكم ، حتى وصلت الأمور إلى الزج به بالسجن، قبل إبرام اتفاقية التفاهم مع جون قرنق عدو الأمس صديق اليوم بغرض إيجاد تعاون مشترك لإسقاط حكومة الإنقاذ التي جاءت بتخطيط الترابي نفسه[٣٨] . وبعد خروج الترابي إلى المعارضة شرع في أحقية انفصال الجنوبيين وإقامة دولتهم،في الوقت الذي كان الترابي يتهم الحكومات السابقة بالتفريط بالقضية الوطنية ، ولكن من المفاجآت في الشأن السوداني والتي بدأ فيها الترابي ، قد أجمعت المعارضة الأخرى على عطاء تقرير المصير لجنوب السودان . ولكن السؤال يطرح نفسه لماذا تجردت المعارضة عن وحدة السودان ؟. و حكومة البشير قد خونت المعارضة على ذلك القرار، مما جعل الحكومة نفسها أن تسارع إلى توقيع اتفاقية تقرير المصير لجنوب السودان (اتفاقية نيفاشا) عام ٢٠٠٥م والتي نصت على أقامة استفتاء بعد(٦) سنوات توج عام ٢٠١١م بانفصال جنوب السودان [٣٩] .

والحقيقة ايضاً، يطرح السؤال لحكومة البشير لماذا تجردت ايضاً عن وحدة السودان؟.ومن وجهة نظر الباحث: أن المعارضة أقصيت تماماً من المشاركة في الحكم في ظل حكومة الإنقاذ في بداية الأمر، وهذا يتضح بإيعاز قوي من الجبهة الإسلامية ، ولكن مجريات الإحداث تغيرت ، وصار زعيم الجبهة الإسلامية ، معارض المعارضة ، ومعارض حكومة الإنقاذ الانقلابية التي خطط لها عام ١٩٨٩م. ومن هنا ضعف دور المعارضة داخلياً، وإقليميا، ودولياً عندما أنضم إليها الترابي. باستثناء معارضة الجنوب ، التي استثمرت ذلك الخلاف لصالحها ، وأصبحت الشريك الوحيد والقوي في حكومة البشير ، وهذا ما أزعج معارضة الشمال من الإهمال والإقصاء من طبيعة الحكم القائم ، حتى أن المعارضة أعلنت صراحة رغبتها في أعطى الجنوبيين حق تقرير المصير، و الهدف من وراء ذلك ، رغبة المعارضة ، عطف المجتمع الدولي عليها ،كونها عبرت عن ماذا يريد المجتمع الدولي في السودان. والمتبع للأحداث يشعر أن المعارضة كانت تنتظر شيئاً ما مقابل ذلك ، ولو حتى الشريك الثالث في السلطة بعد الجنوبيين، ولكن قطع أمل المعارضة عندما عجلت حكومة البشير بتوقيع (اتفاقية نيفاشا) المعروفة دولياً بأنها هي المرجعية الرئيسة لانفصال جنوب السودان الذي خطط وأدار لعبة السياسية ، حتى يأتي ذلك اليوم الذي لم يراه ، ففارق الحياة ، أنه (جون قرنق).

وهكذا تجردت المعارضة وحكومة الإنقاذ من وحدة السودان ، وكل منهما ساهم وخطط لذلك اليوم المشؤم، رغبة للمخططات الإقليمية والدولية نحو تفتيت السودان إلى دويلات وليس إلى جنوب وشمال ، وأن الذين قد نزل عليهم ألوحي أن انفصال الجنوب عن الشمال سوف ينهي أزمة صراع لا أكثر من (٦٠) عاماً، قد أخطاوا في حساباتهم ، ولم يعرفون أن أزمة دارفور هي الأصعب والأخطر وأصبح كل مواطن على الكرة الأرضية يعرف السودان بمنطقة أو إقليم (دار فور). وأيضا لا بد التذكير أن منطقة(آبيي)الحدودية النفطية بين الشمال والجنوب سوف تكون بؤرة الصراع المسلح في المراحل القادمة بين شمال السودان وجنوبه ، كون هذه المنطقة لم يحسم وضعها قبل انفصال الجنوب ، فسوف تكون الورقة الرابحة للتدخل الخارجي في إشعال فتيل الحرب بين الشمال والجنوب ، إضافة إلى بعض المناطق الأخرى مثل منطقة (هجليج) التي قام الجنوبيين باحتلالها في ابريل ٢٠١٢م ، وهذه هي البداية بعد انفصال الجنوب عن الشمال.

كيف ظهرت شخصية جون قرنق على المسرح السياسي:

لقد بدأت شخصية جون قرنق تظهر إلى الوجود في أواخر حكم النميري ، حيث كان ضابطاً في الجيش السوداني ، وبحكم معرفته بجنوب السودان الذي ينتمي أليه أرسل إلى هناك في مهمة عسكرية للمساعدة في حفظ النظام والأمن . ألا أنه تمرد على الحكومة المركزية ، وبدأ يكون مجموعة مسلحة خاصة فيه ، وبمساعدة بعض الدول وغيرهم من المناهضين للإسلام لا يجاد قوة نصرانية وثنية تستطيع الوقوف أمام مسألة انتشار الإسلام في الجنوب[٤٠] . أن شخصية (جون قرنق) قد ارتبطت بعلاقات الاستخبارات الغربية والأمريكية والموساد الإسرائيلي. فظهور جون قرنق على المسرح السياسي في الساحة السودانية، بعد عودته من أمريكا عام ١٩٨٣م بعد أن أنهى دراسته ، وحصوله على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي وكان مشروع بحثه شق (قناة جونقلي).

، وفي فترة الشباب لجون قرنق قد تغزل بالأفكار الماركسية وأفتتن بحركات التحرر اليسارية في أكثر من دول العالم الثالث في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، مما جعله يتزعم تنظيماً سرياً داخل القوات المسلحة السودانية تحت اسم

(جيفار) وسرعان ما انتقل بعد ذلك إلى اللبرالية الغربية . إلا أنه كان دائماً يؤكد التزامه بوحدة السودان ، ويطرح مشكلة الجنوب على أنها موروثة من زمان الاحتلال، وبحاجة إلى إعادة النظر في معالجة أسبابها، ولكن هناك عدة تناقضات في أقواله عند ما صرح بموضوع الكنفدرالية، ثم تقرير المصير ، ولم يقصد جنوب السودان بحاله ، وإنما مناطق شرق السودان ودارفور، مستغلاً في ذلك الضغوط الغربية على حكومة الإنقاذ الإسلامية. فطموح الرجل يتجاوز وجهة النظر الأمريكية في حتمية انفصال الجنوب عن الشمال وإقامة دولة نصرانية في الجنوب حتى تكون نقيضه لدولة الشمال الإسلامية[٤١].

من المستفيد من قتل جون قرنق؟:

ولكن الأحداث والمتغيرات الدولية قد وسعة من طموحات جون قرنق ، وخاصة قضية الإرهاب الدولي والذي نسب إلى الإسلام والمسلمين، وتبني حكومة الإنقاذ موضوع الجهاد ضد الجنوب قد عزز من الدعم الدولي والإقليمي لحركة تحرير السودان تحت قيادة جون قرنق الذي أصبح يملي على الحكومة المركزية ماذا يريد هو، والمجتمع الدولي ، حتى أصبح النائب الأول لرئيس جمهورية السودان الموحد ، وحتى الجنوب الذي أنفصل لا يتوافق مع رغبة جون قرنق ، لأنه أذا أنفصل جنوب السودان وجون قرنق على قيد الحياة سوف تضيع شخصيته على المستوى الدولي والإقليمي، وقد لا يقبل بأن يكون رئيساً لجنوب السودان ، دولة صغيرة التكوين لا يتراوح عدد سكانها٢٥٪ من سكان دولة السودان الكبيرة التي كأن نائباً لرئيسها[٤٢].

لذلك جاءت الأقدار أن تغيب جون قرنق في أغسطس ٢٠٠٥م النائب الأول لرئيس دولة السودان وقائد حركة جيش تحرير السودان ، ومن الملاحظ أن هذه التسمية لديها دلالات مبطنة قد لا يفهمها عامة الناس(الجيش الشعبي لتحرير السودان) ، أن هذه التسمية من وجهة النظر تحمل سببين:

السبب الأول: أن جون قرنق يقصد من هذه التسمية (الجيش الشعبي لتحرير السودان)، هو تلبية لتطلعاته نحو تحرير السودان كاملة ، وأن يصبح السودان دولة علمانيه. ودائماً كان ينادي ويصرح بدولة السودان الحديثة مستفيداً ومستغلاً طبيعة الأحداث في دار فور وشرق السودان، ومنطقة أبيي، وتوافد الجنوبيين إلى العاصمة الخرطوم بما يقارب أربعة مليون جنوبي ، وتوغلهم في أجهزة الدولة المختلفة ، قد زاد من نفوذ وطموحات هذا الرجل[٤٣].

السبب الثاني: أن مقتل جون قرنق قد يكون له أبعاداً دولية وإقليمية ومحلية ، وهي المستفيدة من غيابه الأبدي عن الساحة السياسية. فعندما وصل إلى النائب الأول لرئيس الجمهورية لفترة قصيرة ، أصبح يسلك سياسته الخاصة، وكما يبدوا تناسى الداعمين الدوليين المعروفين . وعندما يتحدث عن دولة السودان الحديثة ، هذا يزعج الرؤية الأمريكية، والأفريقية والإسرائيلية ، أن تكون هناك دولة حديثة موحده اسمها دولة السودان، صاحبة القرار الأول في التصرف بمواردها المختلفة في خدمة مصالح دولة السودان التي تتمتع بموقعها الإقليمي والدولي .

فكل الأسباب المذكورة والصراع الداخلي في جنوب السودان بين قبيلة الدنيكا والقبائل الأخرى قد لا يكون مغيباً عن ما حدث، فالرجل لا يخلوا دائماً من الخصوم السياسية والخلافات المستمرة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان نفسها. ولكن والمستفيد من هذا الحادث، هم الأعداء الحقيقيون لدولة السودان منذ الاستعمار وحتى يومنا هذا.

المبحث الرابع :العامل الدولي والإقليمي نحو انفصال جنوب السودان:

العامل الدولي (الأمريكي) إن التوجه الدولي حول أزمة الشمال والجنوب ، قد أخذ بعين الاعتبار وجهة النظر الأمريكية بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م ، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م ، والتي أعطت الأمريكان الذريعة الكبرى بالحرب على أفغانستان في نفس العام واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م ، مما ساعد العامل الأمريكي بأن يكون هو الفعال في أي ملفات ساخنة على الكرة الأرضية ، فملف السودان جزء من تلك الإستراتيجية الأمريكية[٤٤] . فأزمة السودان قدمت إلى المختصين بمكتب الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية، لوضع السياسات تجاه السودان مسترشدون بما تقدمه السفارة الأمريكية في الخرطوم. ولكن تسارعت الأحداث حول اهتمام الحكومة الأمريكية بالشأن السوداني حتى أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أبتعاث السناتور دان فورث مبعوثاً خاصاً للرئيس الأمريكي للسلام إلى السودان، وكان في بداية الأمر إحلال السلام وليس مبادرة ، وبعد

الزيارة التي قام بهاء المبعوث الأمريكي شملت الخرطوم وجبال النوبة ورمبيك ، بعد ذلك قدم دان فورث المقترح الأمريكي في شكل مبادرة من أربع نقاط للحكومة والحركة الشعبية وهي:

- وقف أطلاق النار في جبال النوبة.
- تطبيق فترة هدنة لتنفيذ برامج إنسانية.
- وقف ممارسة الرق والاختطاف.
- حماية المدنين والأهداف المدنية من القصف[٤٥] .

أن حصيلة التقرير ، قد قربت الرؤية التي كانت أمريكا تفتقدها في الشأن السوداني من خلال مبعوثها ، حتى جنحت الرغبة الأمريكية نحو فصل جنوب السودان من خلال المعلومات التي احتواها تقرير دان فورث حول الوحدة والانفصال كما يلي :

شهد الجنوبيون بسوء المعاملة على أيدي الحكومات في الشمال بما فيها الاضطهاد العرقي والثقافي والديني. فأية اتفاقية سلام يجب أن تتعاط مع المظالم التي يعاني منها الجنوبيون ، في أطار وحدة السودان[٤٦]

العامل الدولي(الصيني) في القارة الإفريقية:

بدأت اهتمامات الصين بالقارة الإفريقية مؤخراً وأيضاً سعيها إلى تطوير علاقتها بدولة السودان التي بدأت في عهد الرئيس النميري ، وكما استفادت الصين أثنا الحرب الباردة من مضاعفة اهتمامها بالبلدان الإفريقية ، بهدف تعزيز وتطوير التعاون المشترك من خلال قيام مشاريع مشتركة دون المساس والتدخل في الشؤون الداخلية للغير،وهناك منتدى التعاون العربي الصيني ، كما يوجد أيضاً منتدى التعاون الصيني الأفريقي. وبهذا أزداد النشاط الصيني المعلن لبعض الدول الإفريقية مثل السودان ، وأثيوبيا وليبيريا ونيجيريا، وكل ذلك من اجل تأمين إمداداتها من النفط ، ويشمل نفط السودان ٧٪ من وارداتها المطلوبة . هذا بالطبع يقلق ويخيف المصالح الغربية ، والتي تعمل على تواجدها في القرن الإفريقي ، وتحاول أن تحد من التوسع السياسي والاقتصادي لدولة الصين ، التي توصف بالمارد المتعطش إلى نفط القارة الأفريقية وهناك تحذير غربي من تحرك الصين ، ولكن الجميع على قناعة بأن هذه المنطقة هي ساحة للتنافس والنفوذ ، وبالذات أزمة دارفور التي أصبحت إحدى بؤر الصراع [٤٧] .

لا ترغب الصين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تجد منفذاً للتغلغل بشكل اكبر في دارفور السودان. طالبت الصين الحكومة المركزية في الخرطوم بان تعمل بكل الوسائل لحل النزاع سلمياً في دارفور،) وكما حاولت الصين تشديد لهجتها نحو الحكومة السودانية أثنا زيارة وزير الطاقة السوداني عوض الجاز إلى الصين في ديسمبر ٢٠٠٤م وأيضا في فبراير ٢٠٠٥م، عبر زير خارجية الصين ، على تكثيف الجهود المشتركة بين المجتمع الدولي والسودان لحل مشكلة دارفور ، والابتعاد عن أسلوب ممارسة الضغوط وفرض العقوبات ، وهذا ما زاد قلق الخارجية الصينية من تدهور الأوضاع الإنسانية في دارفور وجدية الحسم من قبل مجلس الأمن في اتخاذ أي إجراءات تجاه الحكومة السودانية بما يدور في دارفور، وأيضاً سارعت الصين إلى تقديم مليون دولار أمريكي مساعدة إنسانية لدارفور [٤٨] .إن الصين تعتبر المستثمر الأكبر للثروة النفطية في السودان في فترة حكم حكومة الإنقاذ، ولمعرفة الغرب بالمخزون النفطي في باطن الأرض السودانية ، وتواجد الموارد الأخرى، قد كشر الغرب عن انيابه نحو انفراد الشركات الصينية في التنقيب على تلك الموارد المذكورة، ولكن دولة الصين تعي ذلك الاستهداف لمصالحها في السودان بشكل خاص وبالقارة الإفريقية بشكل عام . وهذا ما جعلها تتعامل بحذر واقتراب من الرؤية الغربية لمعالجة الأزمات والحروب الداخلية للسودان وبالذات أزمة دارفور التي أزعجت الدولة الصينية أكثر من انفصال الجنوب عن الشمال ، فالصين تجيد لعبة المصالح مع المنافسين، والدليل على ذلك اثنا زيارة رئيس جنوب السودان (سلفا كير)إلى الصين في منتصف ابريل ٢٠١٢م ، وخلال هذه الزيارة قدمت الصين (٨) مليار دولار قرض لدولة جنوب السودان الجديدة ، فهذا يوحي بأن الصين قد ثبتت

مصالحها في إعطائها امتياز خاص لاستخراج الموارد الطبيعية ، أكثر من الدول الكبرى التي عملت على فصل جنوب السودان. وتعرف أن مصالحها مع الغرب أكثر من الدول الإفريقية والعربية [٤٩] .

العامل الإقليمي (الإفريقي): إن دول الجوار الأفريقية للسودان هي تعرف بان انفصال جنوب السودان ليس مرغوب لديها كونه سيجلب مشاكل وعواقب خطيرة على مستقبل ووحدة تلك الدولة، مثل أوغندا، وكينيا، وشرق الكنغو وشرق أثيوبيا والصومال الممزق والقابل إلى التمزيق أكثر، ومن الدول المذكورة دول (الإيقاد) التي شرعت في اتفاقية ٢٠٠٥م بالمرحلة الانتقالية لمدة (٦) سنوات ثم الاستفتاء على تقرير المصير لجنوب السودان ، و لم تفكر تلك الدول بأنها تعاني نفس المشاكل الذي يعانيها السودان[٥٠] .

العامل الإقليمي (العربي): الكل مجمع أن دولة مصر العروبة هي الدولة العربية المعروفة بتاريخها القومي نحو مصالحها ومصالح الأمة العربية، ومن حكم موقعها الجغرافي المجاور لدولة السودان واشتراكها ضمن دول حوض النيل. قد ظل موقف مصر معروفاً منذ زمناً طويلاً ضد موضوع انفصال الجنوب عن الشمال ، وتدرك مصر أن انفصال الجنوب سوف يهدد تدفق مياه النيل إلى مصر، وهناك كان من يرى انه إذا فصل جنوب السودان سوف تصبح دولة الشمال دولة أسلامية أصولية لا تتفق في الكثير من التوجهات المصرية في كثير من القضايا،لان حكومة السودان اتهمت بمحاولة الاغتيال للرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في أثيوبيا عام ١٩٩٥م ، وبهذا شاركت مصر بوفد كبير بالعيد السابع والأربعين لاستقلال السودان الذي أقيم في مدينة (ملكال) بجنوب السودان ، حيث أشارت كلمة الوفد المصري إلى خيارات الشعب السوداني في الشمال والجنوب على الوحدة القومية والاستقرار والسلام وكان مؤشراً له دلالة على الرغبة المصرية في تجاوز مرارات الماضي وفتح صفحة جديدة نحو المصالح المشتركة. بما في ذلك موقف الجامعة العربية لم يخرج عن نطاق الموقف المصري[٥١] .

العامل الإقليمي (الإسرائيلي) المتغلغل في السودان:

هناك إستراتيجية إسرائيلية رسمت للمنطقة العربية والإسلامية منذ قيام دولة إسرائيل المغتصبة للأراضي العربية من عام ١٩٤٨م وحتى يومنا هذا، وارتبط السودان شمالاً وجنوباً بتلك الإستراتيجية ، ومن ابرز صانعي الخطوط العريضة لنشاط الكيان الإسرائيلي في السودان رئيس الوزراء آنذاك (ديفيد بن غوريون) أول رئيس حكومة إسرائيلية تم تشكيلها بعد إعلان الدولة العبرية على الأراضي العربية الفلسطينية[٥٢] .

إن إسرائيل على معرفة كاملة بأن جنوب السودان يتشكل من مجموعة عرقيات وأقليات دائماً ما تختلف فيما بينها ، و انطلاقاً من هذه الرؤية عملت إسرائيل على تطبيق إستراتيجيتها في السودان من خلال تحالفها مع الجماعات الاثنيه والعرقية المحيطة بالدول العربية ، بهدف زعزعت السلطة المركزية لدولة السودان الموحد ، وعملت بكل الأساليب والطرق إلى خلق الفتن وتفتيت الدول من خلال رصد وملاحظة ما يجري بالسودان ومن حوله، ودعم حركات التمرد والانفصال الذي نفذ ، وهذا ما تعتبره إسرائيل مهماً لأمنها ومصالحها الآنية والمستقبلية ، وانفصال جنوب السودان يعود إلى ذلك الدعم الذي قدمته إسرائيل لحركة التمرد من خلال تدريب كوادر وقادة الجنوب ومدهم بالسلاح ، يثبت الرغبة الإسرائيلية نحو الانفصال للجنوب. وإذا كانت إسرائيل قد نجحت في مخططها بفصل الجنوب، فالمخطط نفسه في دار فور، هو القادم باتجاه الانفصال، نتيجة التدخل الإسرائيلي في إغراق منطقة دار فور بالأسلحة الإسرائيلية، وتدريب المتمردين ودعمهم مثل ما حدث للجنوب، حتى تكتمل الإستراتيجية الإسرائيلية حيال السودان [٥٣] .

هناك تنسيق بين إسرائيل وأمريكا عام ٢٠٠٤م في أيجاد لقاء يجمع جون قرنق وقادة حركة التمرد في دار فور في واشنطن، تهدف إسرائيل من وراء ذلك تقارب المتمردين ضد السلطة المركزية في الخرطوم من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكون إسرائيل الراعية والمستفيدة من ذلك ، وما تواجدها النشط في اريتريا ألا لدعم لحركات التمرد في دار فور، واستغلال الخلاف بين الخرطوم واسمرا ، عزز من دور إسرائيل في القارة الإفريقية ، وأصبح الراعي الأساسي في تهريب الأسلحة إليها[٥٤] .

كما عملت إسرائيل على استعطاف الرأي العالمي بقضية دارفور من خلال حشد المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجاوزت عشرين منظمة ، طالبت بتأسيس تحالف يطلق عليه تحالف (إنقاذ دارفور) في عام ٢٠٠٤م، وكما طالب زعماء تلك المنظمات الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بالتدخل الدولي لإنقاذ دارفور بنشر قوات دولية بهدف تدويل الأزمة ويصبح قرار حلها يخدم المصالح الإسرائيلية [٥٥] .

النتائج:

١.إن أزمة السودان متجذرة تاريخياً في عقل المواطن الجنوبي ، بأن نظرة الشمالي إليه ناقصة في مسار التركيبة الاجتماعية للشعب السوداني .

٢.هناك نظرة لدى المواطن الشمالي، أن مواطن الجنوب ليس قابل للتطوير، وان عقليته متحجرة ، وهذا نتاج ما روج له الاستعمار البريطاني.

٣.الحكومات المتعاقبة على حكم السودان من عام ١٩٥٨م، كانت ترحل أزمة الجنوب، حتى جاءت حكومة الإنقاذ الانقلابية، والتي شرعت واستسلمت بانفصال الجنوب تلبية للضغوط الدولية والإقليمية، حفاظاً على بقائها في سلطة الحكم.

٤.المواطن الجنوبي أصبح لا يقبل بأن يكون شريك في حكومة أفتت بقتله، وشنت حملة الجهاد ضده، وشردت أسرته. كل ذلك قطع الطريق أمام استمرار الحوار وبقاء الوحدة. على الرغم أن الشعب السوداني شعب مسالم ويمتلك ثقافة واسعة، ويؤمن بالتعدد العرقي والديني والثقافي، كون ذلك يمارس في أطار الشمال نفسه. ولكن النخب السياسية هي صانعت الصراع بين فئات المجتمع السوداني منذ الاستقلال.

٥.إن انفصال جنوب السودان يشكل تهديداً لمصر وأمنها القومي والعربي ، وقد تحرم مستقبلاً من حصتها من مياه النيل بعد إعادة توقيع اتفاقية تقاسم مياه النيل بين الدول الإفريقية ، دون توقيع مصر والسودان على هذه الاتفاقية ، كونها تضر مصالحهما ، وتخدم مصالح إسرائيل المستقبلية في الاستحواذ على المياه خدمة لمشاريعها التوسعية.

٦. لقد استطاعت إسرائيل تحجيم واضعاف الدور المصري في السودان ، مستغلة في ذلك فتور العلاقة بين الخرطوم والقاهرة بعد محاولة الاغتيال للرئيس السابق محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥م.

٧. تواجد العسكر من خلال الانقلابات العسكرية ، في قمة هرم السلطة بشكل دائم ، قد أتاح الفرصة للعامل الإقليمي والدولي في التدخل المباشر في عرقلت أي اتفاقية سلام أو مشروع وفاق وطني يخدم مصالح الشعب السوداني ويحافظ على وحدته .

التوصيات:

١.يوصي الباحث بأن تكون هناك مراجعة تقييميه من قبل الباحثين في الشأن السوداني حول الملابسات التي رافقت أزمة الجنوب حتى الانفصال. فهذا البحث يعطي القارئ مدخل لطبيعة الأزمة التي لازالت أسرارها مخفيه وبالذات بما تكتنفه محكمة الجنائيات الدولية من نوايا نحو الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم في السودان .

٢.لابد من معرفة أسباب تراجع محكمة الجنائيات الدولية عن قرارها بعد انفصال جنوب السودان.

٣. ينبغي مقاومة إعادة فتح ملف الجنائيات الدولية، وحل مشكلة دارفور داخلياً تجنباً الضغوط الإقليمية الدولية ، وحتى لا يصبح مصير دارفور مثل جنوب السودان.

٤.يوصي الباحث رجال العلم والمثقفين والباحثين، بأن يكون لهم دور فعال في أعادة اللحمة والثقة بين المواطن في الشمال والجنوب، كونه المتضرر من الصراعات والحروب التي دمرت البلاد في ظل عجز النخب السياسية في معالجة الأزمة في حينها.

٥.ينبغي على حكومة الإنقاذ الانقلابية إشراك كافة الأطياف السياسية في السودان في نظام الحكم والتوحد نحو رؤية مشتركة لمعالجة كل القضايا الوطنية، والحفاظ عن ما تبقى من جسم السودان المجروح.

٦.على الأنظمة و الشعوب العربية والإسلامية مراجعة حساباتها من التخلص من الصراعات الداخلية وخلق النعرات الطائفية التي يستفيد منها الغير، والتصدي بعقلانية للمشروع التآمري الإسرائيلي الأمريكي نحو تفكيك وتقسيم المنطقة العربية والإسلامية. فالسودان إلا نموذج سوف يعمم على جميع دول المنطقة ، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وحماية الأقليات ، والطوائف وحقوق الإنسان وحرية التعبير.

المراجع /الحواشي:

١ـ الاصبحي، احمد ، دارفور الأزمة والحل، الطبعة الأولى، مطابع المتنوعة، صنعاء ٢٠٠٧م ،ص٩.

٢ـ نفس المصدر ص ١٢.

٣ـ نفس المصدر ص ١٠٤.

٤ـ النحاس ، محمد أمين عباس ، السودان إلى أين يتجه؟ جدل السلام ، الوحدة ، الانفصال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ٢٠٠٦م ، ص٣٧.

٥ـ نفس المصدر ص ٣٨.

٦ـ نفس المصدر ص٤٢.

٧ـ ابوالخير، السيد مصطفى احمد ، أزمات السودان والقانون الدولي المعاصر ، يتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة مصر الجديدة ٢٠٠٦م ، ص ١١ـ ١٢.

٨ـ نفس المصدر ص ١٣.

٩ـ النور، حسب الله، قضية جنوب السودان، النشأة والتطور، مجلة الوعي، العدد ٢٨٦، السنة الخامسة والعشرون، أكتوبر ٢٠١٠م، ص ١٤.

١٠ـ نفس المصدر ص ١٥.

١١ـ نفس المصدر ص ١٦.

١٢ـ مكاوي ، بهاء الدين ، استراتيجيات أدارة التنوع ألاثني في السودان ، المستقبل العربي ، العدد ٣٦٢، السنة ٣١، بيروت ، ابريل ٢٠٠٩م ، ص ١٠١.

١٣ـ العباسي ، سرحان غلام حسن ، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣ـ ٢٠٠٩م ، دراسة تاريخية ، مركز الدراسات العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ابريل ٢٠١١م، ص ٢١٩.

١٤ـ نفس المصدر ص ١٤.

١٥ـ ألبرازي ، تمام مكرم ، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية و الحروب المستمرة ، مكتبة مدبولي القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م، ص ٦٧.

١٦ـ العباسي ، سرحان غلام ،مرجع سابق ص ٢٦٠.

١٧ـ نفس المرجع ، ص٢٦١.

١٨ـ نفس المرجع ص ٢٦٢.

١٩ـ نفس المرجع ص ٢٦٣.

٢٠ـ ألبرازي ، تمام مكرم ،مرجع سابق ص ٦٩.

٢١ـ العباسي ، سرحان غلام ،مرجع سابق ص ٢٦٥.

٢٢ـ نفس المرجع ص ٢٦٨.

٢٣ـ نفس المرجع ص ٢٦٩.

٢٤ـ نفس المرجع ص ٢٧٠.

٢٥ـ نفس المرجع ص ٢٧٢.

٢٦ـ محمود ، احمد إبراهيم ، وآخرون ، حالة الأمة العربية ، ٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨م ثنائية التفتيت والاختراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، أبريل ٢٠٠٨م ، ص ١٨١.

٢٧ـ نفس المرجع ص ١٨٢.

٢٨ـ نفس المرجع ص ١٨٣.

٢٩ـ نفس المرجع ص ١٨٤.

٣٠. السيد ، محمود وهيب ،السودان على مفترق الطرق ، بعد الحرب.. قبل السلام ، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، بيروت ،٢٠٠٦م ، ص ٨٧.
٣١. نفس المرجع ص ٨٩.
٣٢. العباسي ، سرحان غلام ، مرجع سابق ص ٢٧٨.
٣٣. نفس المرجع ص ٢٧٩.
٣٤. نفس المرجع ص ٢٨١.
٣٥. نفس المرجع ص ٢٨٢.
٣٦. نفس المرجع ص ٢٩٥.
٣٧. النور، حسب الله، مرجع سابق ص ١٦.
٣٨. أبو الخير، مصطفى احمد ، مرجع سابق ص ٢٧. ٢٨.
٣٩. نفس المرجع ص ٣٠.
٤٠ . نفس المرجع ص ٣١.
٤١. نفس المرجع ص ٢٨.
٤٢. مقابلة مع احمد محروش في قناة الجزيرة في حلقة بعنوان (هل ثمة مؤامرة تحاك ضد السودان؟) ٣/ ١٢/ ٢٠١٠م.
٤٣. محمود ، احمد إبراهيم وآخرون ، حالة الأمة العربية م ٢٠٠٨م ، مرجع سابق ص ١٨٥.
٤٤. خالد ، عبد العزيز، جنوب السودان إلى أين؟ لم يذكر مكان النشر، الطبعة الأولى السودان، ٢٠٠٥م ، ص ٢٥٦. ٢٥٧.
٤٥. نفس المرجع ص ٢٨٥.
٤٦. الاصبحي، احمد ، دارفور الأزمة والحل، مرجع سابق ص ٢١٨.
٤٧. نفس المرجع ص ٢١٩. ٢٢١.
٤٨. عبيد ، منى حسين، السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا ، السودان نموذجاً ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت شتاء ٢٠١١م ، ص ٨٦. ٨٧.
٤٩. محمود ، عبدا لرحمن حسن، الإسلام والمسيحية في شرق أفريقيا من القرن ١٨. إلى القرن ٢٠، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٩٤، السنة ٣٤، ديسمبر٢٠١١م ، ص٥١. ٥٨.
٥٠. المشروع النهضوي العربي ، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، فبراير ٢٠١٠م ، ص ٣٠.
٥١. الدين، ناديه سعد ، التدخل الاسرائلي في جنوب السودان ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩٥،، السنة ٣٤، بيروت ،يناير ٢٠١٢م ، ص ٧٨.
٥٢. نفس المرجع ص ٧٩.
٥٣. الاصبحي، احمد ، مرجع سابق ص ٢١٤.
٥٤. نفس المرجع ، ص ٢١٥.
٥٥. الغفاري، علي عبد القوي، زلزال جنوب السودان، صحيفة ٢٦ سبتمبر، الخميس ١٣ يناير ٢٠١١م، صنعاء، العدد ١٥٦٠، ص ١٩.

المراجع:

١. التونسي، محمدالفاضل بن علي اللافي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة، صراع الهوية وإشكالية الانتماء، دار الكلمة للنشر، مصر المنصورة الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٢. ألحسناوي، لحسن، التنافس الدولي في إفريقيا، الأهداف .. والوسائل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٩ بيروت،٢٠١١م.
٣. المقالح، عبد العزيز، وللعلماء موقف من تقسيم السودان، صحيفة ٢٦سبتمبر، الخميس ١٣ يناير صنعاء العدد ١٥٥٨، ٢٠١١م.

٤. احمد ، عادل مصطفى، قناة جونقلى وإدارة ألموار في حوض النيل، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان العدد ١٢٠، حريف ٢٠٠٥م.
٥. خليفة، عبد الرحمن محمد ، اريتريا العمق الاستراتيجي و الصراع الجيوبوليتيكي، مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الأولى صنعاء ٢٠١١م.
٦. شبيب، قصي كامل صالح، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء الطبعة الأولى،١٩٩٤م.
٧. قلندر، محمود محمد ، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال،١٩٥٥ــ١٩٨٥م ، قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي،دار الفكر دمشق ٢٠٠٤م.
٨. مكاوي، بهاء الدين، إستراتيجية إدارة التنوع ألاثني في السودان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦٢، بيروت يناير ٢٠٠٩م.
٩. موسى، عبده مختار، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان من منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٤، بيروت ٢٠٠٧م.
١٠.هاشم، احمد الكمالي،السودان الموحد ومخاطر الانفصال ، صحيفة ٢٦سبتمبر الخميس ٦ يناير ٢٠١١م، صنعاء العدد ١٥٥٨.